



معهد  
السياسة والمجتمع  
للأبحاث والدراسات  
Politics & Society Institute

# ميثاق الشباب الأردني

النهج الذي نريد

تشرين أول ٢٠٢١

ولعلّ اللحظة التاريخيّة التي وُلدت فيها هذه الوثيقة تمثل بحد ذاتها دافعاً قوياً لنا للمضي في حشد الدعم والتوافق حول مضامينها، والوصول إلى أكبر مساحة ممكنة من التوافقات الشبابية، فلقد جاءت الوثيقة في مرحلة العبور الزمني من المئوية الأولى للدولة إلى المئوية الثانية، مع توافر إرادة واضحة لدى صانع القرار في البلاد بتحديث المنظومة السياسيّة وتطوير البيئة الحزبيّة والبرلمانيّة التي تساعد على إدماج جيل الشباب، الذين كان لهم حضور مهم وواضح في رسالة التكليف الملكيّة لرئيس اللجنة الملكيّة، وفي الحضور باللجنة وفي لجنة متخصصة في تمكين الشباب سياسياً ضمن اللجان الفرعية للجنة الملكيّة.

”



معهد

السياسة والمجتمع  
للأبحاث والدراسات

Politics & Society Institute

# ميثاق الشباب الأردني

النهج الذي نريد

تشرين اول ٢٠٢١



## المحتويات

02	..... من نحن
02	..... ميثاق الشباب الأردني.. المبررات والأهداف
03	..... في الأطر التشريعية والسياسية الناظمة للعمل الشبابي
05	..... الديمقراطية والحياة السياسية
06	..... الشباب والمشاركة المدنية
06	..... الشباب والعمل الحزبي
08	..... الشباب والهوية الوطنية الأردنية
10	..... ملاحظات عامة على موقفنا من الهوية وعلاقتها بالإصلاح والديمقراطي
11	..... الشباب والمواطنة
11	..... الشباب وسيادة القانون
12	..... منظومة الحقوق والواجبات الوطنية

## من نحن؟

إلا أنه وفي المقابل يمكن أيضاً ملاحظة أنّ هنالك أفكاراً وآراءً عديدة ومتنوعة، وطروحات كثيرة في القضايا الوطنيّة، وفي كثير من الأحيان أدى ذلك إلى تشتت خطاب الشباب الأردني في الشأن العام، لذلك كان من الضروري أن نحاول ترسيم معالم الأرض المشتركة التي يمكن أن نقف عليها جميعاً في الدفع نحو أفق مستقبلي أفضل، ونحو إدماج أكثر قوة لكثير من الشباب في الشأن العام، وفق تصورات مشتركة، تجيب على السؤال الأكبر: ماذا يريد الشباب الأردني؟

ولعلّ اللحظة التاريخيّة التي وُلدت فيها هذه الوثيقة تمثل بحد ذاتها دافعاً قوياً لنا للمضي في حشد الدعم والتوافق حول مضامينها، والوصول إلى أكبر مساحة ممكنة من التوافقات الشبابية، فلقد جاءت الوثيقة في مرحلة العبور الزمني من المثوية الأولى للدولة إلى المثوية الثانية، مع توافر إرادة واضحة لدى صانع القرار في البلاد بتحديث المنظومة السياسيّة وتطوير البيئة الحزبيّة والبرلمانيّة التي تساعد على إدماج جيل الشباب، الذين كان لهم حضور مهم وواضح في رسالة التكليف الملكيّة لرئيس اللجنة الملكيّة، وفي الحضور باللجنة وفي لجنة متخصصة في تمكين الشباب سياسياً ضمن اللجان الفرعية للجنة الملكيّة.

تتكوّن هذه الوثيقة من محاور رئيسيّة: تأطير العمل الشبابي، والديمقراطيّة والحريات العامّة، المواطنة، الهوية الوطنيّة، سيادة القانون، منظومة الحقوق والواجبات.

نحن مجموعة من الشباب والشابات الأردنيين، التقينا في ورشات عمل مكثفة في نهاية تموز وبداية آب ٢٠٢١، تناقشنا وتجاوزنا في العموم والقضايا الوطنيّة الأردنيّة، واتفّقنا واختلّفنا حول موضوعات رئيسيّة، وتوصلنا في نهاية المطاف إلى رؤية تشكل أرضيّة مشتركة يمكن أن نقف عليها جميعاً، في طموحاتنا وآمالنا المستقبلية، وصولاً إلى نموذج ديمقراطي أردني مستقر، ومفاهيم وقيم أساسية في مجال الحريات العامّة وحقوق الإنسان ومبدأ سيادة القانون والحوكمة والهوية الوطنيّة والمواطنة، فقررنا أن نصوغها من خلال هذه الوثيقة التوافقية، على أمل أن تكون نبراساً لأقراننا من الشباب والشابات الأردني، وأرضاً مشتركة نقف عليها جميعاً في تحقيق طموحاتنا والوصول إلى مستقبل أفضل، وقررنا كذلك أن نكون سفراء لنشر هذه الوثيقة والتعريف بما تتضمنه من مبادئ ومفاهيم وقيم وتصورات توافقية وطنية.

## ميثاق الشباب الأردني.. المبررات والأهداف

من يراقب نقاشات وحوارات الشباب الأردني في المنتديات الواقعيّة والافتراضيّة، ويتابع حركتهم في الشارع وفي الحياة السياسيّة يلحظ تعطشاً لدى الشباب للتغيير والتأثير في الواقع الموجود، فقد مضى زمن طويل عليهم وهم يشعرون بالاغتراب السياسي، وضعف المشاركة السياسيّة والحزبيّة، ولمواجهة ذلك بدأ الشباب يدخل بقوة إلى ساحات النقاش والحوار، وبرزت خطابات سياسيّة متنوعة ومتعددة في أوساطهم تسعى إلى التغيير والإصلاح والاندماج في الشأن العام.

والثمانينيات، التي كانت تعكس طموح الشباب في المشاركة في الحياة السياسية والعامّة.

شهدت تسعينيات القرن المنصرم عودة الحياة الديمقراطية وإقرار قانون الأحزاب السياسية وإطلاق الميثاق الوطني والخروج من حقبة الأحكام العرفية، وكان لذلك دور مهم في عودة النشاط الشبابي إلى العمل السياسي والحزبي العلني، وتدشين اتحادات للطلاب في الجامعات الأردنية، لكن المسار الديمقراطي لم يستقر ويأخذ خطأً بيانياً تصاعدياً، فقد كان متذبذباً، مما انعكس على إقبال الشباب على العمل السياسي والعمل العام، إلى أن بدأت سياسات الدولة تجاه الشباب تتغير نحو تدشين مؤسسات جديدة معنية بالعمل الشبابي، ومنها هيئة شباب كلنا الأردن، ثم مؤسسة ولي العهد في العام ٢٠١٦، فيما بقيت وزارة الشباب معلّقة بين توجهات الحكومات المختلفة، ما بين استبدالها بمجالس عليا للشباب وإعادةتها، وربطها في أحيان بوزارات أخرى، مما يعكس عدم استقرار تصور واضح وواضح لدى الدولة في سياسات الشباب، بالرغم من الاستراتيجيات التي تم إقرارها على مراحل متعددة، وآخرها الاستراتيجية الوطنية للشباب في العام ٢٠١٩.

لقد ساهم ولي العهد، الأمير الحسين بن عبدالله الثاني في تطوير العمل الشبابي في الأردن ونقله بصورة نوعية، وكان ملاحظاً اهتمامه بجيل الشباب، وقد كان المبادر في تبني مجلس الأمن في العام ٢٠١٥ لقرار ٢٢٥٠ الذي يهدف إلى تمكين جيل الشباب في عملية صنع القرار، مما انعكس أيضاً على السياسات الرسمية تجاه الشباب، التي شهدت اهتماماً ملحوظاً منذ ذلك الوقت، وهو الأمر الذي - بالضرورة - ارتبط أيضاً بتحول جوهري في قناعة الدولة ورؤيتها لدور الشباب، الأردني بالمظاهرات الشعبية في

## في الأطر التشريعية والسياسية الناظمة للعمل الشبابي

منذ قبل تأسيس إمارة شرق الأردن كان لشباب هذا الوطن دور حقيقي وملموس في البناء والتأسيس، ومع قيام إمارة شرق الأردن ثم الاستقلال، انتقل العمل الشبابي عبر أطوار ومراحل تاريخية ومجالات اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية، ارتبط كل منها بدور الشباب في تأسيس الوطن، ورفده بالطاقات المطلوبة في مختلف المجالات، وفي تحقيق الاستقلال وإنجاز عملية التنمية الاقتصادية، التي شهدها الأردن، وفي الدفاع عن الوطن ضد التهديدات والأخطار المختلفة، وكان الشباب هم العمود الفقري في بناء مؤسسات الدولة وفي توطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي، وفي تطوير المرافق العامة وتعزيز الحياة السياسية بالعقول والطاقات المطلوبة في عمليات البناء والنضال، ولم يكن أمراً غريباً أن يكون جيل المؤسسين والرواد في بناء مؤسسات الدولة وفي الحكومات في العقود الأولى منذ التأسيس إلى الاستقلال هم من جيل الشباب.

شهدت عقود الستينيات والسبعينيات نهضة كبيرة في مجال العمل الشبابي، وقد تأطر بداية في العام ١٩٦٦ من خلال مؤسسة رعاية الشباب، ومع تأسيس مدينة الحسين للشباب في العام ١٩٦٨، ثم في مرحلة معسكرات الحسين التي كانت من أفكار ومشروعات الشهيد وصفي التل، وارتبط العمل الشبابي لاحقاً بالمجالات التطوعية والكشافية والثقافية، وكان لحزب الأحزاب السياسية في الخمسينيات، ثم تعطلت الحياة البرلمانية بعد نكسة العام ١٩٦٧، دور كبير وملحوظ في انتقال العمل السياسي الشبابي إلى الأحزاب السرية، ولم يمنع ذلك صعود الحركة الطلابية في السبعينيات

خلال إدماج الشباب في العمل الحزبي والبرلماني، وهو ما يحمل في طياته بذور مرحلة جديدة ودور مختلف متقدم للشباب في ترسيم المثوية الجديدة للدولة الأردنية..

في مقابل هذه الآمال المعقودة على أدوار الشباب الأردني في المرحلة المقبلة، فإن هنالك تحديات غير مسبوقة تواجههم في مختلف المستويات والمجالات..

### ففي الجانب الاقتصادي: البطالة.

تداعيات جائحة كورونا، ضعف الثقافة الاقتصادية المرتبطة بالعمل والقطاع الخاص، وانتشار ثقافة العيب، الغلاء المعيشي وانخفاض قيمة الأجور والرواتب، وصعوبة بداية الحياة العملية لنسبة كبيرة من الشباب الأردني، أزمة اللاجئين والعمالة الوافدة. مشكلات البنية التحتية، خاصة المرتبطة بتوفير الشروط المناسبة للاستثمار والعمل والخدمات، عدم المساواة في فرص التعليم بين القطاع الخاص والعام، العاصمة والمحافظات، مما نتج عنه ارتفاع منسوب غياب العدالة الاجتماعية في أوساط نسبة من الشباب الأردني، ضعف وغياب الاستثمار، وبالتالي "محدودية فرص العمل".

### وفي الجانب الاجتماعي: بروز ظواهر مثل

التطرف وانعدام ثقافة الحوار وتقبل الآخر. ضعف منظومة التعليم وعدم تحقيق التكاملية فيها. غياب "المواطنة الفاعلة"، والعلاقة الهشة وانعدام الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة؛ تصدر بعض الهويات الفرعية أمام الهوية الوطنية. تأخر سن الزواج. شيوع ثقافة الواسطة والمحسوبية مما انعكس على عدم تكافؤ الفرص، اليأس والمخدرات والحالة النفسية للشباب.

### وفي المجال السياسي: غياب التمثيل

الحقيقي للأمة الأردنية (مصدر السلطات) والذي يتمثل في انعدام فاعلية الأطر

التشريعية والبرامجية والتي تعبر عن مصالح مختلف الفئات الاجتماعية ومن ضمنها الشباب، و الذي لا يمكن أن يترجم إلا بضمانات صادقة تجاه الحريات عامة وحرية الرأي والتعبير خاصة، باعتبارها نواة الحقوق المدنية والسياسية.

وإذ نجد ضرورة في إعادة إحياء الأحزاب السياسية والجمعيات والأندية والاتحادات الشبابية التي تعبر عن الشباب واحتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز دورهم في الإدارة المحلية، فقانون الأحزاب والانتخاب، لا يمكن أن يشكل فقط رافعة وحيدة لإصلاحات سياسية جوهرية تلبى طموح الشباب دون أن يرافقها إصلاحات تكاملية عادلة تجرّم تقييد الحريات وتغليب الاعتبارات الأمنية في الحياة العامة، أو انتشار ظاهرة المال السياسي وهيمنته على مختلف الأطر السياسية، أو استخدام الخطاب الديني والعاطفي في الحشد والتعبئة السياسية، أو إغلاق باب الانخراط بالعمل السياسي للشباب في الجامعات، التي تعتبر اللبنة الأولى للتكوين الفكري الواعي.

أصبح موضوع الشباب اليوم من أولويات الدولة والحكومات، نظراً لحجم الفرص المرتبطة بقدرات الشباب الأردني وإمكاناتهم والتحديات التي تحيط بهم، وعلى الجهة المقابلة كان واضحاً أيضاً حجم التحول في اهتمامات الشباب الأردني، في الأعوام الأخيرة، إذ توسع الاهتمام الشبابي في أغلب المحافظات في العمل التطوعي والعمل العام، وتصاعد دور الشباب في التأثير على السياسات العامة، خاصة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، التي ساعدت جيل الشباب على فرض نفسه في المجال العام، كما برزت المبادرات والمؤسسات الشبابية التطوعية بصورة غير مسبوقة، وارتفع منسوب الشباب الأردنيين المنخرطين في المجتمع المدني، الذين تلقوا تدريبات ومهارات متنوعة في مختلف المجالات.

في الأطر التشريعية والسياسية الناضجة للعمل الشبابي

للمرحلة المقبلة سياسياً ولدور الشباب الأردني فيها.

## الديمقراطية والحياة السياسية

يتطلب ترسيخ النموذج الديمقراطي الأردني وتطوير الحياة السياسية تكريس قواعد رئيسية، وفي مقدمتها تطبيق الدستور الأردني ومبدأ سيادة الأمة والفصل المرن بين السلطات، ووقف تغول السلطة التنفيذية بمؤسساتها المختلفة على السلطات الأخرى، والانتقال في فلسفة العمل السياسي في أروقة الدولة ومؤسساتها من تغليب التعيين إلى تغليب الاختيار ومن احتكار القرار إلى المشاركة الواسعة والعريضة فيه، ومن ضبابية السلطات والصلاحيات إلى وضوحها، من خلال جملة من الإجراءات والسياسات.

يرى الشباب بأن التداخل بين عمل السلطات الثلاثة في الدولة، وعدم وضوح مهام وصلاحيات كل سلطة منها هو الإشكال الأساسي والمحوري في عملية الإصلاح السياسي وفي إكمال التحول الديمقراطي، فالأساس الدستوري هو اختيار نموذج الفصل المرن بين السلطات الثلاث كنموذج متبع في ممارسة السلطة في الأردن وبأن يكون شكل الحكم في الأردن نيابياً ملكياً وراثياً، إلا أن الممارسات الفعلية تتجاوز مفاهيم الحكم النيابي الملكي، وتخالف الممارسات الصحيحة والمثلّي للفصل المرن بين السلطات.

ولا بد هنا من القول بأن آلية تشكيل الحكومات في الأردن وافتقارها إلى الدور النيابي (الذي يمثل الشق الشعبي في المشاركة السياسية) تعد مثلاً واضحاً على حجم الاختلال في الحياة السياسية،

وما نجم عنه من ضعف دور الحكومات ومجالس النواب وتنامي الفجوة بين

لقد جاءت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية لتعكس تحولاً جوهرياً في نظرة الدولة لجيل الشباب، بعد أن كان الخطاب الرسمي مقتصراً على الجوانب الريادية في الاقتصاد والعمل التطوعي، فقد نصّت الرسالة الملكية على تطوير البيئة السياسية والتشريعية لإدماج الشباب في الحياة البرلمانية والحزبية، وتم اختيار مجموعة من الشباب الناشطين كأعضاء في اللجنة، وتشكلت لجنة فرعية معنية بتمكين الشباب، وذهبت مخرجات اللجنة الملكية نحو تخفيض سن المرشح إلى 25 عاماً، وتوفير الحوافز والنصوص التشريعية لإحداث نقلة نوعية في الحياة الحزبية من لإصلاحات جوهريّة تلبّي طموح الشباب، تداخل عمل السلطات وعدم الفصل بينهم. تقييد الحريات وتغليب الاعتبارات الأمنية في الحياة العامّة. ظاهرة المال السياسي واستخدام الخطاب الديني والعاطفي في الحشد والتعبئة السياسيّة. إغلاق باب الانخراط بالعمل السياسي للشباب في الجامعات، وهي التي تعتبر اللبنة الأولى للتكوين الفكري الواعي.

## كيف نواجه هذه التحديات؟

بالعمل على تمكين الشباب في مجالات الحياة المختلفة، وإذا كنا مقتنعين تماماً في أنّ البطالة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية تمثل الهاجس الأول لأغلبية الشباب الأردني، فإنّ مواجهة هذه التحديات تتطلب إشراك الشباب في الحياة السياسيّة، وهذا لا يتم عبر حضور شكلي أو محدود، بل تطوير البيئة السياسيّة والتشريعية لتكون مؤهلة وحاضنة لإدماج الشباب الأردني، ووصول نخب من الشباب القادر على تمثيل جيل الشباب من خلال مراجعة السياسات العامّة لتكون قادرة، فعلاً، على إدراك طموحات وأهداف وأولويات وقضايا هذا الجيل، من هنا جاءت هذه الوثيقة لمحاولة بناء تصور شبابي

تحديث وتطوير التشريعات والممارسات التي تساعد الشباب على هذا الانتقال والتحول الضروري مع مثوية الدولة الجديدة.

٢- الفصل بين المنظور الأمني والسياسي، ما يعزز الوصول إلى حرية الاختيار والدخول إلى العمل العام، من قبل شريحة واسعة من الشباب الأردني، وذلك يتطلب رسائل واضحة من الدولة بكفالة هذه الحريات وعدم قيدها إلا وفق تطبيق شفاف محايد للقوانين والتشريعات.

٣- تعزيز الروح الديمقراطية والتعددية في مساحات العمل الشبابي المهني واللامنهجي في المدارس والجامعات، وذلك يقتضي مراجعة التشريعات والأنظمة والممارسات في المدارس والجامعات وتعزيز الثقافة المدنية والعمل السياسي العام، بما لا يخل بالعمليات التعليمية.

٤- إصلاح آلية تمثيل الشباب في كل الجامعات الحكومية والخاصة، وضرورة أن تكون هنالك اتحادات طلابية في الجامعات الحكومية والخاصة جميعاً، وتطوير الأندية الطلابية ومساحات العمل التي تعزز الحوار الطلابي والعمل التطوعي والنقاشات الوطنية والسياسية.

٥- السماح لكل الطلبة بالدخول في العملية التمثيلية داخل الجامعات بحرية ودون قيود.

## الشباب والعمل الحزبي

إن تحقيق الرؤية الوطنية التي وجهها الملك مؤخرًا (التي انعكست في رسالة التكليف لرئيس اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية) بتطوير البيئة التشريعية والسياسية بما يكفل مشاركة الشباب في الحياة الحزبية والنيابية، يقتضي إعادة النظر في التشريعات بما يحفز على تمثيل الشباب وتوسيع نطاق مشاركتهم من خلال قانوني الأحزاب والانتخاب أولاً، وإزالة

إن الارتقاء بالحياة السياسية الأردنية يتطلب مراجعة مبدأ الفصل بين السلطات والاستقلالية الواضحة للسلطة التشريعية، وتطوير التشريعات الكافلة لوصول ممثلين لمجلس النواب يمثلون الشعب بصورة فاعلة، بوصفهم انعكاساً لمبدأ سيادة الأمة والعملية الديمقراطية والمشاركة في عملية صنع القرار والسياسات العامة.

ولا تقل أهمية السلطة القضائية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، إذ تشكل السلطة القضائية الضامن الحقيقي لسيادة القانون وضمن عدم الإخلال في تنفيذه، فلا بد من مراجعة أسس اختيار القضاة وتطوير مؤسساته وضمن استقلاله بصورة كاملة، وبناء تقاليد راسخة لحماية سلطة القضاء من التدخل في كل مراحلها المختلفة، ابتداءً من آليات اختيار القضاة وممارسة صلاحياتهم ووصولاً إلى ضمان تطبيق القانون في مختلف مناحي الحياة.

وتمثل الإدارة المحلية ركيزة رئيسية من ركائز التنمية والممارسة الديمقراطية وتطوير الحياة العامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، فمن الضروري أن تكفل التشريعات والأنظمة المتعلقة بها الابتعاد عن عقلية التعيين وتوسيع مبدأ الاختيار في مناصب ومواقع الإدارة المحلية كافة.

## الشباب والمشاركة المدنية

ثمة مبادئ وقواعد أساسية تكفل توسيع قاعدة مشاركة الشباب في الحياة المدنية والسياسية، وهي بمثابة روافع لإدماج جيل الشباب وتمكينه ومساهمته في تطوير الحياة العامة في البلاد:

١- التحول من العمل الفردي إلى العمل الجماعي: سياسياً، مجتمعياً، رقابياً، نقابياً، إعلامياً، تعليمياً، صحياً، جامعياً، ما يتطلب

• يجب على الموظف الرسمي أن لا يمارس التعذيب والترهيب، والاحتجاز غير المبرر ولا يتدخل في الحياة الشخصية للمواطنين والمواطنات.

• الحاجة إلى مجتمع مدني مفعم بالحيوية وقادر على مراقبة احتمال سوء استعمال المؤسسات الرسمية للسلطة والعمل على الحد منها.

• تعزز وسائل الصحافة والإعلام المتنوعة من دورها الرقابي من خلال الكشف عن حالات الفساد الرسمي، ومراقبة الخدمات في القطاع العام تجاه المواطنين والمواطنات، وإظهار حالات العنف والإخفاقات في كل القطاعات، وعرض فضائح الرشوة.

• استقلالية الصحافة والإعلام يدعم محتواها ومساهمتها المدنية، لتصبح أكثر قدرة على مراقبة أداء القطاع العام والخاص وذات قدرة على المساءلة.

• تبني سياسات تربوية وإعلامية في مؤسسات التعليم المدرسي والجامعي ووسائل الإعلام ودور العبادة لتطوير علاقة سليمة بين المواطن ووطنه وتعزيز الانتماء لدى الأجيال.

• معالجة الاختلال في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق المملكة التي أدت إلى ظهور بؤر الفقر في المحافظات الأقل حظاً وأحدثت تفاوتاً في البنية الاقتصادية بين فئات المجتمع الأردني.

• توسيع دائرة المشاركة في صناعة القرار السياسي والتنموي.

• زيادة مساحات الحوار المؤسسي بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والإعلام فيما بينها، ومع مؤسسات

العوائق والموانع التشريعية التي تحول دون تمكين الشباب في مراحلهم العمرية المختلفة من تطوير قدراتهم ومهاراتهم في العمل السياسي والحزبي، ما يدفع الأحزاب إلى مراجعة واقعها وتطوير خطابها السياسي والتحول نحو العمل البرامجي وتمكين الشباب داخل الأحزاب السياسية نفسها، وصولاً إلى مرحلة تقدم فيها الجدران النفسية والثقافية التي تحول دون الشباب والمشاركة في العمل الحزبي

ويمكن تأطير سمات البيئة السياسية والتشريعية المطلوبة لتمكين الشباب سياسياً، عبر ترسيخ النظام الديمقراطي الأردني، من خلال السياسات الآتية:

• بناء المساحات الآمنة لممارسة الحرية الفردية التي تشمل حرية الاعتقاد، والرأي، والتعبير، والنشر، والإعلام، والتجمع، والاحتجاج، عبر وسائل شبكة الإنترنت والواقع.

• حق كل المواطنين والمواطنات بالتصويت والترشح لمناصب إدارية في الدولة؛ حيث تتوفر فيهم الكفاءة المناسبة لهذه المناصب.

• العدالة بين المتنافسين على المقاعد في البرلمان والمجالس المحلية، وأن تكون جميع المؤسسات الرسمية على مسافة واحدة من الجميع، وتقدم ضمانات حقيقية للتنافس في ما بينهم.

• حكم القانون هو الضامن الأول للمساواة بين المواطنين والمواطنات، فكلما كان القانون واضحاً وشاملاً ولا يميز بين مواطن وآخر حقق الهدف المرجو منه.

• السلطة القضائية مستقلة في تطبيقها للقوانين بطريقة محايدة وتحمي حقوق المواطنين والمواطنات أفراداً وجماعات.

فهي مؤثرة ومهمة في بناء سياسات الدولة وفي تأطير العلاقة بين المجتمع والدولة، وبين المواطنين أنفسهم، بخاصة ما يتعلق بالاندماج الاجتماعي أو العزل الاجتماعي، لذلك من الضروري تعزيز الشعور الوطني بمفهوم الهوية الوطنية الأردنية وأبعادها وجذورها التاريخية والحضارية والتصدي لمحاولات التشكيك فيها أو تشويهها تحت عناوين متعددة.

تمثل الهوية الوطنيّة الأردنيّة، لنا نحن الشباب الأردنيين، الإطار العام لتعريف الذات؛ من نحن؟ من هم الأردنيون؟ كيف ننظر إلى أنفسنا والعالم من حولنا؟ ونرى أنّ أبرز محددات ذلك هي:

- ١- المجال الجغرافي وطن تاريخي مشترك
- ٢- ذاكرة تاريخية مشتركة
- ٣- ثقافة شعبية مشتركة
- ٤- منظومات حقوق وواجبات مشتركة
- ٥- اقتصاد مشترك مرتبط بمناطق معينة

أمّا مؤشرات الهوية ودلالاتها فتُعرّف بأنها المميزات والخصائص المتعلقة بالإنسان والتي يقدمها للآخرين معرّفاً بها عن هويته ووطنيته، مختاراً ومقرراً بحرية تامة، ومعرّفاً عن انتمائه لجنسيته وهويته، كأن يقول الفرد أنا مغربي لأنني ولدت في المغرب، أو يقول أنا سعودي لأن أجدادي أتوا من السعودية، أو يقول آخر أنا أردني لأنني أقيم في الأردن والتزم بالعادات والتقاليد الأردنيّة، وآخر يقول أنا فلسطيني لأنني ارتدي اللباس الفلسطيني التقليدي، وفي مثل هذه الحالات فإننا نلاحظ أن كل شخص قد قدم نفسه وهويته من خلال استخدامه لمؤشرات عديدة. وتشير العديد من الدراسات - المعنية بتشكلات الهوية الوطنيّة- أن للهوية الوطنيّة مؤشرات ودلالات عديدة: مكان الولادة. روابط الأسلاف والأجداد. الانتماء القبلي. الالتزام بالعادات والتقاليد والأعراف. الالتزام بالقوانين الأردنيّة.

المجتمع المدني الأخرى والمواطنين واعتماد الحوار وسيلة للتواصل وحل المشكلات.

• استقلال ونزاهة القضاء من أهم الضمانات الأساسية لحيات وحقوق الإنسان وتعزيز المسار الديمقراطي، بل هو من أهم ضمانات حماية الدستور ذاته.

• حرية ممارسة العمل السياسي حق كفله الدستور، الذي كفل التعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير في حدود القانون.

• ضرورة التوافق الوطني بين جميع الأحزاب على ثلاثة مبادئ يتضمنها القانون هي: الالتزام بالثوابت الدستورية واحترام التعددية بكل الأوقات واتباع الوسائل السلمية في العمل السياسي.

• إقرار قانون معدل لقانون الأحزاب السياسيّة يراعي تبسيط إجراءات التسجيل، ويوضح آليات الدعم المالي الذي ستقدمه الحكومة للأحزاب، ويحفز التمويل الذاتي للأحزاب، ويتيح الفرص للشباب والمرأة للمشاركة في العمل الحزبي، ويراعي زيادة عدد المؤسسين من أجل تخفيض عدد الأحزاب، إضافة إلى عدم جواز تأسيس الأحزاب على أساس ديني أو عقائدي، وأن يكون للحزب منطلقاته الفكرية وبرامجه العملية.

• وضع نظام ملحق لقانون الأحزاب لتنظيم التمويل ليقوم على شروط وحوافز تتيح تهيئة الأحزاب حتى أول انتخابات نيابية.

## الشباب والهوية الوطنيّة الأردنيّة

إنّ موضوع الهوية الوطنيّة ذو أهمية حيوية للكيفية التي ينتظم- من خلالها- العمل السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، والثقافي،

الجامع للهوية الوطنية الأردنية، ومعينها الخصب: الثقافة الوطنية، سواء من خلال التطور التاريخي، التراث الشعبي، الآباء المؤسسون، الرواد والقادة والزعماء السياسيين، فهناك ضعف ملحوظ في دور هذه المؤسسات انعكس على المجال السياسي وعلى ثقافة الأجيال الصاعدة، فتبدت حالة مؤسفة من الجهل وعدم إدراك معالم الهوية الوطنية والقيم التي تأسس عليها الوطن والمشاركة بين كل الأردنيين مروراً بتجربتهم التاريخية الغنية وصولاً للأمال والطموحات الواعدة، لدولة المواطنة والقانون والمؤسسات التي يريدون. إن محاولات البعض اختزال الهوية الوطنية أو وسمها بصفات معينة وكأنها منعزلة متقوقعة على ذاتها هو تشويه مقصود للهوية الوطنية الأردنية التي قامت وتأسست على التنوع المنبثق من تركيبة النسيج الاجتماعي للمجتمع الأردني وقد ساهم هذا التنوع والتعدد في تشكيل هوية منفتحة على قيم العروبة والتعددية الدينية والسياسية والاجتماعية.

مع ذلك فإن الظروف السياسية تقتضي ألا نغمض أعيننا عن التحديات والإشكاليات التي تواجه تعزيز الهوية الوطنية الأردنية نتيجة للظروف السياسية والتاريخية بالدرجة الأولى المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وتواجد عدد كبير من أبناء الشعب الفلسطيني، ما يقتضي بناء معادلة وطنية تقوم على أسس واضحة، توازن بين قاعدة كل من يحمل الجنسية الأردنية هو أردني من جهة له حقوق وعليه واجبات معرفة بالدستور والقانون، وقاعدة حماية هوية الدولة السياسية من مشروع الوطن البديل والتوطين وحماية حق العودة من جهة ثانية؛ لكي نتجاوز مشكلات من بينها ضعف مستوى الاندماج الاجتماعي، الذي يظهر أحياناً، وبروز الهويات الفرعية وتغلب لغة الهواجس على لغة المشتركات والمصالح الوطنية العامة.

مكان الإقامة. الالتزام بالزي التقليدي. طول فترة الإقامة. الأسماء والألقاب. النشأة والتربية. اللهجة. الشكل والمظهر الخارجي، وهي جميعاً بمثابة رموز ودلالات على معاني الهوية الوطنية، وهي تبرز بصورة متفاوتة بين مجتمع وآخر ودولة وأخرى، لكنها تمثل المشتركات التي من خلالها تتعزز الوحدة الداخلية.

والهوية الوطنية الأردنية، كغيرها من الهويات، تنطوي بالأساس على معانٍ ودلالات رمزية وثقافية وجماعية، تعطي الفرد إحساساً بالانتماء إلى الجسم الأكبر، وتخلق لديه الاعتزاز بهذا الجسم، وهذه وظيفة مهمة للهوية الوطنية، بالإضافة إلى فعالية الدولة التي تحتضن الهوية وتوفرها للدفاع عن أرضها ومجتمعها أو في تنميتها الشاملة، وإشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، وإقرار مبدأ العدالة للمواطن، **مما يشير إلى وجود بعد ذاتي وبعد جمعي للهوية**، وبعد آخر مرتبط بالدولة والشعب على حد سواء.

فالهوية الوطنية هي نتاج اجتماعي ثقافي تاريخي عام وتمثل علاقة متكاملة، وتغطي مدى واسعاً للتصنيف والتنظير، وتعطي الناس شعوراً بأنهم مرتبطون ببعضهم برابط محدد، وتتجاوز أحياناً كل الولاءات المتعددة.

إن الهوية الوطنية لا تظهر هكذا من فراغ، بل تظهر بشكل طبيعي تلقائي، ذلك أن دراسات عديدة أشارت إلى أن الهوية الوطنية تعتمد على الكثير من الإجراءات المؤسساتية لنشأتها وظهورها ووجودها، فالإجراءات المؤسساتية تؤكد وتظهر بوضوح ماهية الهوية الوطنية، وكيف تتشكل؛ فالمؤسسات ونظمها لا تتكون ولا تتشكل ولا تنتظم إلا من خلال الفكرة الجمعية للوطن، فيصبح الوطن موئلاً نفسياً وروحياً واجتماعياً، وهو ما يقودنا إلى التقصير الواضح من قبل مؤسسات الدولة التعليمية والثقافية والإعلامية في بناء المفهوم

•التشكيك بجدوى الإصلاح السياسي موجود في ذهنية النخبة السياسية التي تهيمن على القرار السياسي أكثر من تواجده في ذهنية جيل الشباب الذي يتوق للتغيير الإيجابي، ويحرص على استمرارية العمل الإصلاحي للمجال السياسي.

•إصلاح التشريعات النازمة للعمل السياسي في الأردن لن يكون كافيا لتحقيق انتقال أردني نحو ديمقراطية فاعلة ومتكاملة، وهناك حاجة ماسة لإصلاحات موازية على مستوى السياسات، وهناك أهمية لإعادة تعريف الأدوار بالنسبة لأصحاب المصلحة السياسية.

•ينظر الشباب إلى سيادة القانون على أنه مرجعية المواطنة، وعلى الحكومات تطبيق سيادة القانون ورفع الوعي الدستوري والقانوني لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الحاضرة للعمل السياسي، وي طرح الشباب فرضية تقول: إذا قامت الدول بتطبيق سيادة القانون بعدالة حينها سيؤمن الجميع بسيادة القانون.

•يجد الشباب إشكالية في تطبيق التشريعات المرتبطة بالمواطنة وتفعيلها، أي نقلها من الإطار النظري إلى الممارسة في المجال العام، ويعزو ذلك إلى اختلاط الأدوار (تداخل السلطات) وإلى تدني الثقافة السياسية الشعبية.

•يتأثر بناء وتكوين الهوية الأردنية في كل جيل بناء على اهتماماته وأولوياته، والجيل الحالي يتجاوز نسبيا الصراع الأيديولوجي للهوية السياسية في الأردن.

•الهوية الوطنية الأردنية هي الهوية الحاضرة لتنوع انتماءات الأردنيين خلال مئة عام من التأسيس والمئة عام المقبلة.

إنّ بناء معادلة وطنية توافقية واضحة في موضوع الهوية الوطنية أصبح ضرورة وطنية ملحة وشرطا أساسيا لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة وعاملا مهما لمساعدة الدولة على التعامل مع الانفتاح الإعلامي المتزايد وعولمة العالم بشكل يتجاوز حدود الدولة، وعلى تمكين الأجيال الجديدة من الشباب الأردني من المشاركة في الحياة السياسية والمدنية من دون وجود عقد أو مخاوف أو هواجس مستترة بين أفراد الشعب الواحد.

ليس المطلوب تذويب الهويات الفرعية وإنكارها أو التحلل منها، بل المطلوب - على النقيض مما سبق- الاعتراف بها وتعزيزها لكن في إطار التنوع والتعددية وعلو الهوية الوطنية التي تمثل مصالح الجميع عليها، فالتنوع يكون في إطار الوحدة والتعددية في إطار القواسم المشتركة.

## ملاحظات عامة على موقفنا من الهوية وعلاقتها بالإصلاح والديمقراطية

•من إشكاليات الهوية في الأردن وجود قرارات وممارسات تعيق تعريف من هو الأردني، بالتالي هناك حاجة إلى إيجاد إطار يحدد المواطنة الدستورية في الأردن ويضبط تعريف الأردني بمرجعية قانونية عليا.

•لا يمكن تعليق قضايا مهمة تحكم ملايين البشر ترتبط بالهوية الوطنية والديمقراطية، حتى انتهاء أممية خلافية غير معروفة النتيجة، كالقضية الفلسطينية، وهذا منطوق لا يتناسب مع دولة تتطلع أكثر نحو مستقبل مزدهر للأجيال المقبلة، بالتالي لابد من التعامل مع قضايا الهوية والمواطنة بوضوح وجدية كبيرة.

•إغناء التنوع، الذي يمتاز به الأردن، يشكل مصدر قوة وحماية للهوية الوطنية الحاضرة للتنوع.

بغيرهم، وبمحيطهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ومن أهم المقومات والشروط التي لا مجال للحديث عن المواطنة في غيابها: المساواة أمام القانون والعدالة والولاء والانتماء للوطن والمشاركة والمسؤولية.

## الشباب وسيادة القانون

تمثل سيادة القانون ركنا مهما من أي عملية تطوير وتحديث، وهي أساس يستند عليه أي تقدم أو ممارسات فردية أو جماعية يمكن أن تساعد للوصول للدولة الديمقراطية التي نريد.

ثمة قواعد وأسس لا يمكن تحقق سيادة القانون بدونها، وهي:

– ضمان تحقيق الفصل بين السلطات وعدم تغول السلطة التنفيذية على السلطتين القضائية والتشريعية.

– أن تقوم كل مؤسسة بواجبها بشكل متكامل واحترافي يعكس دورها الحقيقي ضمن صلاحياتها وفق الدستور بما يحد من الممارسات الخاطئة و تحقيق التوازن بين السلطات.

– تعريف و تحديد أدوار مؤسسات الدولة لضمان فعاليتها بالشكل الصحيح الذي يساعد بدوره على تحديد مسؤولية الخطأ أو التقصير من أي مؤسسة عامة بشكل مباشر.

– دور السلطة التشريعية: – الرقابة وتشريع القوانين بما يصب في مصلحة الوطن والمواطن بالدرجة الأولى.

– دور السلطة التنفيذية: – تنفيذ وتطبيق القوانين وتطبيق الحقوق المنصوص عليها بالدستور عبر مؤسسات و دوائر و أدوات الدولة العامة.

• غياب السردية التاريخية الأردنية المتكاملة يعمل على خلق ذاكرة انتقائية مجتزأة، تؤثر في الهوية الوطنية الأردنية وفي المواطنة والانتماء الوطني والعيش المشترك والصالح العام.

• يرتبط بناء الهوية الوطنية الأردنية والمواطنة الفاعلة في استمرارية الإصلاح السياسي والإداري في الدولة الأردنية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وعدم حصر العمل السياسي في إطار مجموعات محددة تنطلق من مصالحها الضيقة وتهيمن على صناعة القرار السياسي.

## الشباب والمواطنة

المواطنة: هي الإطار القانوني لعلاقة المواطن بالسلطة والأفراد بعضهم، وهي التي تحدد منظومة الحقوق والواجبات، عن طريق معرفة الفرد حقوقه وأداء واجباته، والتربية الوطنية هي آلية ووسيلة محورية في بناء مفهوم المواطنة الفاعلة.

المواطنة ليست وضعية جاهزة يمكن تجليها بصورة آلية عندما تتحقق الرغبة في ذلك، وإنما هي صيرورة تاريخية، وديناميكية مستمرة، وسلوك يكتسب عندما تنهياً له الظروف الملائمة، وممارسة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد، وفي إطار مؤسسات وآليات تضمن ترجمة مفهوم المواطنة على أرض الواقع؛ وإذا كان من الطبيعي أن تختلف نسبياً هذه المتطلبات من دولة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر بسبب اختلاف الثقافات والحضارات، والعقائد والقيم، ومستوى النضج السياسي، فإنه لا بد من توفر مجموعة من المقومات الأساسية المشتركة بوجود حد أدنى من الشروط التي يتجلى من خلالها مفهوم المواطنة في الحياة اليومية للمواطنين، وفي علاقاتهم

المستثمرين المحليين والأجانب بتنفيذ مشروعات في المحافظات تساعد بشكل مباشر على توفير فرص عمل للأردنيين، وذلك بسبب صعوبة الإجراءات وكثرة المعوقات وانعدام الحوافز والتسهيلات لهم، عزوف الكثير من الشباب عن الإقبال على عدد من الوظائف بسبب تقديمها للحد الأدنى للأجور التي لا تتناسب مع المصاريف الحياتية الأساسية بحدها الأدنى.

لذلك، من الضروري أن تُرسّم السياسات الاقتصادية بما يؤدي إلى وضع الأفضلية للأردنيين على الوافدين بالعمل، على أن يكون تشغيل الوافد عندما يتعذر على صاحب العمل إيجاد عمالة أردنية لإشغال الوظيفة، وان تكون القاعدة دوماً الانطلاق من مبدأ تكافؤ الفرص.

### حرية الرأي والتعبير

حرية الرأي و التعبير حق كفله الدستور بهدف ضمان وجود دولة مدنية يسودها القانون ترعى تقديم حقوق المواطنين بلا نقصان أو تقصير، وعلى الدولة ومؤسساتها إيقاف كل أشكال التجاوزات التي تتعدى على الحريات العامة، والتي تحدث بسبب شعور أحدهم بالظلم أو فقدان أي من حقوقه بشرط أن لا يتعدى على أي من ممتلكات الدولة العامة أو أن يهدد الأمن والسلم المجتمعي.

إعادة النظر بقانون الجرائم الإلكترونية على أن لا يتعدى على حق المواطن بحرية الرأي وحرية التعبير بكافة الوسائل، مع التأكيد على حرية التنظيم الخاص بالناشط المدني (النقابات، الجمعيات، الأحزاب ..)

الحد من التوقيف الإداري واستثناء كل من لا يشكل تهديداً مباشراً على المجتمع بدليل واضح وملموس يقدمه صاحب الصلاحية بالتوقيف.

– دور السلطة القضائية:– فض النزاعات المعروضة أمام ممثلي السلطة القضائية بناء على التشريعات و القوانين بحيادية وشفافية مطلقة.

– استعادة ثقة المواطنين، والذي بدوره يعزز سيادة القانون عن طريق ضمان تفعيل الدور الرقابي ومكافحة جادة للفساد والفاستدين وتحديد آلية واضحة لمحاسبة الفساد المالي والإداري، بالتزامن مع تشديد عقوبات الفساد بكل أشكاله إلى الحدود القصوى.

– تحديد دور المؤسسات الأمنية في إطاره الاحترافي والمهني الوطني الأردني، بما لا يخل باستقلالية السلطات أو توازن العملية الديمقراطية.

## منظومة الحقوق والواجبات الوطنية:

### حق العمل

حق العمل للمواطن الأردني هو أحد أكبر المعوقات أمام المواطن الأردني بشكل عام، والشباب بشكل خاص، و هو حق مفقود للكثير من الشباب و المواطنين؛ بسبب الواسطة والمحسوبية وانتقاء الأشخاص للوظائف العامة بلا أسس واضحة أو عادلة، وهو ما يقتضي إعادة هيكلة ومأسسة النظام الداخلي لديوان الخدمة المدنية، وإلغاء تدوير المناصب وإعطاء الفرص للشباب الذي يستحق المشاركة بعملية صنع القرار وإشغال المناصب لتحقيق رؤيتهم وبناء المستقبل اللائق بهم، وتحسين وتطوير البيئة الاستثمارية وتقديم حوافز مغرية ومنطقية للمستثمرين لجذب الاستثمار الخارجي بالتزامن مع تحقيق التشاركية الحقيقية والفاعلة بين القطاعين العام والخاص لإنهاء أزمة البطالة، فصعوبة إنشاء المشاريع الاستثمارية وفقدان رغبة

## حق الصحة

توفير الرعاية الصحية المناسبة للمواطنين كافة، وتوفير الأدوات و الأجهزة و الكوادر الكافية لتقديم الرعاية الصحية المناسبة للمواطنين بالمجان.

## واجبات المواطن

يقابل هذه الحقوق واجبات على المواطن الأردني وأهمها: الدفاع عن الوطن والأرض والوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي واستقرار البلاد.

---

 <http://www.politicsociety.org/>

 [info@politicsociety.org](mailto:info@politicsociety.org)

 @PoliticsandSocietyInstitute

 @PSI\_JO



# من نحن ؟

**معهد السياسة والمجتمع** مؤسسة غير ربحية، ومعهد دراسات وأبحاث مستقل يهدف من خلال عمله الى تحقيق الاستقرار والازدهار في الاردن والاقليم وتعزيز اطر وادوات المعرفة بالمنطقة ومجتمعاتها

يقوم المعهد بتحليل واستشراف المخاطر والتغيرات وطرح الافكار الخلاقة والحلول العملية التي تساهم في معالجة التحديات المحلية والاقليمية في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة المرتبطة بالتحويلات الديمغرافية ودور الشباب في السياسة والمجتمع.

كما يساهم المعهد في توضيح السياسات العامة والتحديات المعقدة وتعزيز القاعدة المعرفية للمواطن والمسؤول حول التحويلات المحلية والعالمية التي تحدد ملامح المستقبل

هذا ويقوم المعهد بدوره ضمن منظومة القيم الوطنية في تعزيز ثقافة الاعتدال والوسطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة وتطوير الحياة الديمقراطية

يقوم مجلس امناء المعهد بدور الاشراف والتوجيه لسياسات المعهد وخطته السنوية ويدير الرئيس التنفيذي للمعهد اعماله وبرامجه من خلال فريق المعهد والخبراء والمستشارين المشاركين

يشمل عمل المعهد بالاضافة الى الدراسات والأبحاث التي يقوم بها، تقديم الاستشارات والتدريب في مجالات مختلفة حيث يساهم في تدريب الشباب على قيم المواطنة والديمقراطية وسيادة القانون والمبادئ الوطنية الجامعة. كما يقوم المعهد من خلال برامجه البحثية والتدريبية في مجال بناء السياسات بتعزيز قدرة صانع القرار في التعامل مع التحديات الضاغطة وبناء الاستراتيجيات الضرورية لمواجهة المخاطر.

يهدف المعهد في تركيز جهود عدد من الباحثين والخبراء والمختصين من مجالات مختلفة وبشكل متكامل في بناء افكار وحلول عملية لتحديات راهنة و متغيرات متوقعة لدعم عمل المؤسسات وتعزيز القدرة في تحقيق المصلحة الوطنية.